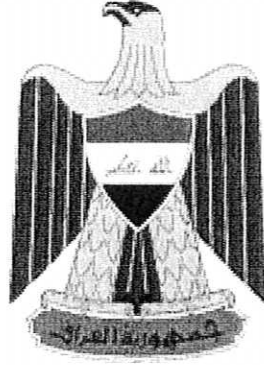


# جمهورية العراق

Republic Of Iraq



07-12-11 AM

## بيان وفد جمهورية العراق

الى المؤتمر الوزاري بمناسبة الذكرى

الـ ٦٠ لاتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع

اللاجئين والذكرى الـ ٥٠ لاتفاقية عام ١٩٦١

بشأن خفض حالات انعدام الجنسية

(٧-٨) / ١٢ / ٢٠١١ جنيف

يلقيه معالي وزير الهجرة والمهجرين

السيد ديندار نجمان شفيق

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً جزيلاً سيدي الرئيس

السيد المفوض السامي لشؤون اللاجئين المحترم

السيدات والسادة المشاركين وضيوف المؤتمر المحترمون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

~~أغتتم هذه الفرصة لأعبر عن بالغ تقديرنا للطريقة المهنية التي تدير به عمل~~

~~المؤتمر وانا على ثقة تامة بان ما تتمتعون به من مهارة وحكمة ستكلل بالانجاح.~~

ويسرني ان أتوجه من ~~خلالكم~~ بالشكر الجزيل الى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين

على جهودها المتميزة وكذلك الى الدول المانحة والدول التي استضافت للعراقيين.

السيد الرئيس

يعد موضوع اللاجئين العراقيين والنازحين داخلياً من اقصى أولويات الحكومة

العراقية واتخذت وما زالت تتخذ جملة من التدابير والأجراءات العملية والفعالة للحد

من النزوح ومعالجة أسبابه، بما يتفق مع واقع العراق ومشاكله الأمنية وأمكانياته، وقد

وفر ذلك الأرضية المناسبة لعودة المئات من العوائل الى مناطق سكنها، وهذا ما

أشارت اليه تقارير واحصائيات المفوضية من تزايد اعداد العائدين من اللاجئين

والنازحين الطوعية وانخفاض اعدادهم في دول الجوار.

ويعتبر العراق من الدول التي يقطن عدد كبير من مواطنيها مهاجرين خارج البلد او نازحين في داخله وتقف وراء هذه الظاهرة اسباب عديدة منها.

١. قمع النظام السابق واستبداده وملاحقته لمعارضيه مما حدا بكثير منهم الى ترك العراق واللجوء الى بلدان العالم طلبا للحماية.

٢. تهجير النظام السابق لفئة من العراقيين واسقاط الجنسية عنهم وهم الكرد الفييلين وعددهم بالالاف.

٣. تدهور الوضع الاقتصادي بسبب الحروب التي دخلها النظام السابق والعقوبات الاقتصادية الدولية.

٤. احداث العنف المجتمعي بعد تغيير النظام واعمال الارهاب وخاصة بعد احداث تفجير مرقد الامامين العسكريين في سامراء ٢٠٠٦ وحرصا من حكومتي على معالجة هذه الاوضاع غير الطبيعية لفئات من العراقيين وبذل العناية والرعاية اللازمة لهم وتامين الظروف المناسبة لعودتهم قامت بتاسيس وزارة الهجرة والمهاجرين وهيئات لها الامكانيات المادية والبشرية لتحقيق اهدافها في هذه المجال .

وقد سعت الوزارة منذ تاسيسها عام ٢٠٠٣ الى تحقيق رؤية الحكومة العراقية وتقديم خدماتها الى فئات المهاجرين والنازحين عبر مختلف البرامج والانشطة ومن تلك البرامج والمشاريع مشروع ادارة الهجرة وادارة النزوح والسياسات والمتعلقة بهما وكذلك سياسة العودة والاندماج وتحقيق الامن والاستقرار الانساني ووفق معايير علمية وواقعية قابلة للتطبيق وقد امتدت خدمات الوزارة لتشمل العراقيين المهاجرين الى دول جوار العراق وبقية دول العالم فاستطاعت غلق عدد من مخيماتهم في ايران واعادتهم

الى الوطن. وكذلك قامت الوزارة ولازالت بتقديم مساعدات نقدية وعينية الى العوائل الضعيفة المهاجرة وذوي الاحتياجات الخاصة في تلك الدول وبالتعاون مع المنظمات الدولية وبالاخص المفوضية السامية لشؤون اللاجئين فقد كان للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين دورا قيماً ومتميزاً في تقديم العون لبناء قدرات وزارتنا وكذلك تقديم المساعدات النقدية والعينية للمهاجرين والنازحين فقد ساهمت في توفير مساكن واطئة الكلفة Low Cost Shelter لعدد من العائدين والنازحين في مختلف مدن العراق بالاضافة الى تقديم المساعدات الغذائية لهم وكذلك توفير الحماية للمهاجرين الى دول الجوار.

وقد سخرت الوزارة جهودها وامكاناتها لتوفير ظروف مناسبة لتشجيع العودة الطوعية للعراقيين النازحين والمهاجرين ووفرت امتيازات جيدة ومتنوعة للراغبين بالعودة وكما ساهم تحسن الوضع الامني في اغلب مناطق العراق والقضاء على الكثير من المجاميع الارهابية وتشكيل حكومة الشراكة الوطنية وتحقيق خطوات متقدمة في المصالحة الوطنية الاثر الكبير في عودة اكثر من ١٤٠ الف عائلة وقد وضعنا خطة طموحة للعام ٢٠١٢ لانهاء النزوح الداخلي ونطمح الى مزيد من التعاون من قبل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لتحقيق هذا الهدف وكذلك تسهيل ظروف العودة للمهاجرين في دول الجوار وخاصة الدول التي شهدت اضطرابات سياسية في الاونة الاخيرة .

سعيد رئيس

عظم

ليس هذا فحسب بل ان العراق، وفي ظل الظروف التي يمر بها فانه يستضيف

العديد من اللاجئين والنازحين من دول الجوار وايوائهم وتقديم المساعدات لهم، والذين  
دعيتهم لحماية  
صيد

يصل عددهم الى أكثر من ٤٣ ر ٠٠٠ لاجئ، فضلاً عن تواجد العديد من المقيمين من عدة دول عربية ومنذ سنوات طويلة اضافة الى الفلسطينيين المتواجدين في العراق.

### سيدي الرئيس

أود أن أؤكد على انه حسب احصائيات المفوضية السامية فان اعداد جميع العراقيين المقيمين في دول الجوار والمسجلين لدى المفوضية والذين يقعون تحت مسؤوليتها القانونية ولغاية شهر تشرين أول ٢٠١١ لا يتجاوز ( ١٥٠,٠٠٠ ألفاً )، ورغم ان هنالك مبالغة وتضخيم للأرقام التي تصدر بين الحين والآخر فانه ينبغي النظر أولاً الى وضع الأشخاص وليس اعدادهم اذ ان ليس جميع العراقيين الذين يقيمون في دول المنطقة على درجة متساوية من ناحية الامكانيات المادية والوضع الاجتماعي، فمنهم بحاجة الى التسجيل لغرض استلام المساعدات أو توفير الحماية أما القسم الآخر فيعمل في مجالات متعددة. وثانياً ينبغي التعامل مع الأرقام والأحصائيات التي تنشرها المفوضية بشأن اعداد المسجلين والذين يطلبون ويستلمون الأعانات فقط وما عدا ذلك فلا يمكن اعتباره ضمن اللاجئين.

وندعو من خلالكم المفوضية السامية ومكاتبها، عند شروعها ببرامج سنوية في العراق بضرورة التنسيق والتشاور مع الجهات العراقية ذات العلاقة من اجل بناء شراكات حقيقية تقوم على مبدأ التعاون والمساعدة وتقديم الاستشارات.

ختاماً سيدي الرئيس

أود أن اتوجه من خلالكم بالشكر الى الدول التي احتضنت العراقيين ونثمن جهودهم في توفير الحماية لهم طوال السنوات الماضية. وفي الوقت الذي نقدر فيه حرص تلك الدول على أمنها ونحترم قوانينها في الأبعاد فاننا في ذات الوقت نتأمل من تلك الدول التنسيق مع الجانب العراقي أو من خلال المفوضية السامية لغرض ان تكون العودة طوعية واحترام الكرامة الإنسانية للشخص المبعد وشمولهم ببرامج الاندماج والتأهيل لغرض تمكينهم من البدء بحياتهم بعد العودة.

وشكراً سيدي الرئيس